

BAHROEGY

مرصد الموازنة العامة
وحقوق الإنسان



سياسة ملكية الدولة

استراتيجية القفز في الفراغ



○ تمهيد؛

أواخر شهر مارس 2022 أعلنت الحكومة المصرية إجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي بهدف التقدم بطلب منح مصر قرضا تمويليا رابعا منذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي 2016.

منتصف شهر يونيو 2022 أعلن رئيس الوزراء المصري عن اعتزام الحكومة طرح ما يسمى « سياسة ملكية الدولة » للحوار المجتمعي.

سرعان ما أعدت رئاسة مجلس الوزراء عددا من ورش العمل التي تجمع بين كل من ممثلي القطاع الخاص، الحكومة، والخبراء في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث وصل عدد ورش العمل تلك إلى 29 ورشة عمل، أنشأت الحكومة - كذلك - منصة إلكترونية تابعة لمجلس الوزراء قاصرة على الخبراء المشاركين في تلك الورش، بالإضافة إلى تطبيق للهواتف الذكية تحت إسم «شارك» لتأمين مشاركة المهتمين في فعاليات ذلك الحوار.

إزاء عدم افصاح الحكومة عن ماهية تلك السياسة، حيث اقتصر «الحوار المجتمعي» على المشاركين فيه ممن تمت دعوتهم من قبل الحكومة، فقد تسائل الكثيرون عن فحوى تلك السياسة.

الورقة التالية تحاول استعراض ملامح تلك السياسة، والسياق الاجتماعي الاقتصادي الذي أدى إلى طرحها على نحو مفاجئ، وذلك خلال الستة أشهر الممتدة بين يونيو إلى نهاية ديسمبر 2022، حيث أعلنت الحكومة موافقة رئيس الجمهورية على الصيغة النهائية لوثيقة سياسة ملكية الدولة تمهيدا لتنفيذها.

سياق إصدار وثيقة سياسة ملكية الدولة:

مع بداية الربع الاول من 2022. بدأت سحب الازمة الاقتصادية في التشكل، حيث تجلت في الارتفاعات المتتالية لأسعار كافة السلع والمنتجات، وزيادة معدلات التضخم حتى وصلت إلى 15.3% بداية سبتمبر. وانخفاض سعر الجنيه مقابل الدولار ليتجاوز لأول مرة 19 جنية للدولار الواحد.⁽¹⁾

أما على الجانب السياسي، فيبدو أن المياه الراكدة بدأت في التحرك قليلا، بعد أن أدرك النظام - أو هكذا يبدو - أن الوضع القائم والمتمثل في الانفراد الكامل بكل القرارات، واستبعاد كل القوي السياسية والمجتمعية، والاتهامات المستمرة للمعارضة بالجهل، والعجز عن طرح بدائل مدروسة. من الصعب أن يستمر في ظل أزمة مركبة، واسعار تفوق كثيرا دخول القطاع الاكبر من المواطنين.

ويمكن تلخيص السياقات الاقتصادية، والسياسية في النقاط التالية:

أولاً: تفاقم الازمة الاقتصادية الداخلية، والتي تمثلت في ارتفاع معدل التضخم وارتباك السوق الذي يشهد ارتفاعات متتالية للأسعار، وتواكب ذلك مع التأثيرات الخارجية التي تمثلت في الحرب الروسية على أوكرانيا، ورفع البنك الفدرالي الامريكي لأسعار الفائدة، مما أدى لهروب كبير للاستثمارات المالية الخارجية والتي وصلت إلى 22 مليار دولار، مما أفقد الجنيه قوته أمام الدولار الامريكي، حيث وصل سعر الدولار إلى 18.88 مقابل الجنية في يونية 2022. وأدت تلك الاوضاع إلى ارتباك في عمليات الاستيراد.⁽²⁾

ثانياً: تفاقم أزمة الديون التي بلغت (158) مليار دولار، والحاجة الملحة

(1) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر ٢٠٢٢.

(2) موقع مصر ٣٦٠، ٨ سبتمبر ٢٠٢٢.

للدولار، لتسديد الالتزامات الدولية المتمثلة في فوائد واقساط الديون، فطبقا لتقرير « بلومبرج » فإن الحكومة تسعى لجمع 41 مليار دولار بحلول 2023، وهي الازمة التي حذر منها خبراء الاقتصاد على مدار السنوات السابقة، خصوصا ان الديون الضخمة لم تستخدم في استثمارات حقيقية في مشروعات انتاجية.

الغريب أن رئيس الجمهورية صرح مؤخرا . أن سبب تلك الديون يعود لثورة يناير 2011. والانتفاضة الجماهيرية 2013. وأن خسائر تلك المرحلة وصلت إلى 450 مليار دولار، وهو التصريح الذي أثار استياء الحركات السياسية، خاصة ان الارقام الرسمية للبنك المركزي تثبت زيادة الناتج القومي خلال تلك الفترة، وتحقيق نمو اقتصادي. فلا يوجد أي مصدر للمبلغ الضخم الذي أعلنه رئيس الجمهورية.

ثالثا: تعثر مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولي بخصوص قرض جديد، فطبقا لبلومبرج، يشترط الصندوق تخفيض جديد للجنيه، وتمكين القطاع الخاص، والتقليل من القطاع الاقتصادي للدولة، وهو الامر الذي يضغط بشدة على الحكومة التي تعتمد على دعم الصندوق ماليا. ورغم تصريح رئيس الوزراء بأن الحكومة في مرحلة الاتفاق النهائي مع الصندوق، الا ان شروط الصندوق بتلك المرحلة يمثل عقبة امام الاتفاق النهائي.

رابعا: انسداد الافق السياسي، الذي جعل الدولة وحيدة في مواجهة الازمة، وتعرضها لانتقادات شديدة، خاصة بالنسبة للمشروعات العقارية الضخمة ذات التكلفة العالية مثل العاصمة الادارية، ومدينة العلمين الجديدة، وغيرها من مشروعات تراها المعارضة غير ضرورية وتتعارض مع اولوية احتياجات الدولة خاصة تطوير قطاعات الصحة، والتعليم، والاسكان الاقتصادي، والمشروعات التي توفر فرص عمل كثيفة، وهي الانتقادات التي تجاهلتها الدولة لفترة طويلة، واتهمت اصحابها بالجهل وعدم فهم دور الدولة، بالإضافة لعزوف اغلبية القوي المعارضة عن المشاركة السياسية في ظل غلق كل سبل

المشاركة، وتضخم ملف الاعتقالات السياسية التي طالت اساتذة جامعات، وقيادات حزبية مرموقة، بجانب اعداد غير محددة من ناشطين سياسيين، حيث اصبحت المشاركة السياسية محفوفة بالمخاطر الكبيرة. الوضع الذي أدى إلى افتقاد الدولة للظهير الجماهيري.

○ اقتران مراحل الإصلاح الاقتصادي بقروض الصندوق:

يمكن ملاحظة أن مراحل الإصلاح الاقتصادي الثلاث الأخيرة التي تتحدث عنها الوثيقة، المرحلة المسماة بالمرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي لعام 2016-2019، والمرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي لعامي 2020-2021، تتوازي مع مراحل الاتفاقات الخاصة بقروض البنك الدولي: القرض الأول بقيمة 12 مليار جنيه على ثلاث سنوات من 2016-2019، والقرضين التاليين لعامي 2019-2021 بقيمة 8 مليار دولار. أما المرحلة الثالثة الحالية، والتي تُنظر لها وثيقة ملكية الدولة، فترتبط بطلب مصر، في أواخر مارس الحالي عام 2022، قرض رابع خلال 6 سنوات.⁽³⁾

والسياسة المعتادة من صندوق النقد الدولي عند التفاوض على قرض أن يربط الصندوق القرض بما يسميه بـ «إصلاحات اقتصادية» يتم التفاوض والاتفاق حولها بين الدولة المقترضة والصندوق، وتضعها الدولة المقترضة في صورة «خطاب نوايا» تتوجه به الدولة للصندوق، فيوافق مجلس الصندوق على القرض؛ ولكنه لا يكتفي بالتعهدات الواردة في خطاب النوايا، بل يعطي القرض بعد بدء تنفيذ بعض بنود هذا الإصلاح، ويعطي القرض على دفعات

(3) صندوق النقد الدولي «مصر تتوقع التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي خلال أشهر قليلة جدا» بالإنجليزية: «Egypt expected to reach agreement on new IMF programme within 'very few months'» على موقع صندوق النقد الدولي على الرابط:

<https://english.ahram.org.eg/NewsContent/3466265/12//Business/Economy/Egypt-expected-to-reach-agreement-on-new-IMF-progr.aspx>

ترتبط بالالتزام بالشروط. في قرص 2016 مثلاً كان القرض على ست دفعات نصف سنوية متساوية، مع حضور لجنة متابعة من الصندوق قبل صرف كل دفعة للتأكد مما تم تنفيذه من «إصلاحات»، وترفع اللجنة تقريرها إلى مجلس إدارة الصندوق، فيوافق على صرف الدفعة.

وتوصيات الصندوق تدور في إطار سياساته المعلنة التي يوصي بها الجميع، السياسات النيوليبرالية التي تنطلق من توافق واشنطن لعام 1989، وهي سياسات تقشفية تحض على فتح الأسواق بدون قيود للسلع ورؤوس الأموال، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وتخفيض سعر العملة، والخصخصة الواسعة لممتلكات الدولة.

○ أهداف سياسة ملكية الدولة للأصول^(٤):

أوضحت مسودة وثيقة سياسة ملكية الدولة أنها تستهدف حال تفعيلها؛

رفع معدل الاستثمارات إلى قيم تتراوح بين 25 إلى 30% بما يسهم في تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين 7 إلى 9%، وتمكين القطاع الخاص من زيادة مساهماته الاقتصادية في الناتج المحلي من خلال الاستثمارات المنفذه، وتوفير الفرص لتواجده في كل المجالات.

تركيز استثمارات الدولة في القطاعات التي تشهد عزوف القطاع الخاص عنها، نظراً لظروف تتعلق بفشل آليات السوق، إلا أن تطوير تلك القطاعات قد يسهم بشكل مباشر في تحسين بيئة عمل القطاع الخاص.

حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية، بالتحول من إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارة رأسمال الدولة، بما يعني التواجد بقطاعات محددة، والخروج التدريجي من باقي القطاعات.

(٤) مجلس الوزراء المصري، وثيقة سياسة ملكية الدولة ص ٥.

تحقيق وفورات مالية لدعم الموازنة العامة، وضمان الاستدامة المالية، وتعزيز قدرة الدولة علي دعم شبكات الامان الاجتماعي، ومواجهة الازمات. وإعمالا لتلك السياسة، تتبنى الحكومة المصرية منهجية في تحديد الأصول المملوكة للدولة تركز على ستة معايير:

1. علاقة السلعة بالأمن القومي واحتياجات المواطن اليومية.
2. اهمية دخول الدولة كمنظم وداعم وممول للصناعات المستقبلية التكنولوجية .
3. ضمان عدم مزاحمة الاستثمارات العامة للاستثمارات الخاصة.
4. مستوى ربحية الأصول المملوكة للدولة .
5. مدي جاذبية القطاع للاستثمارات الخاصة.
6. التخارج من القطاعات المُشبع سوقها ولا تحتاج لدعم الدولة.⁽⁵⁾

○ الحيز الاقتصادي المتاح للاستثمارات العامة:

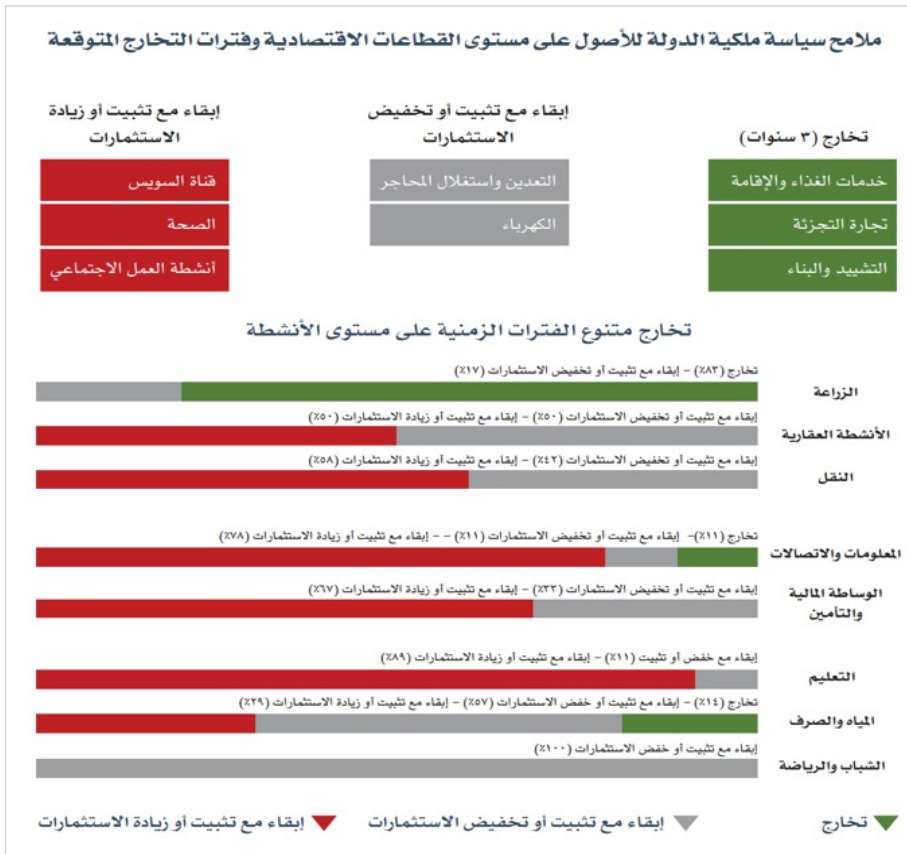
في ضوء المعايير السابقة، حددت وثيقة سياسة ملكية الدولة ثلاثة مستويات لتواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية:

المستوى الأول:

حيث تتجه الحكومة نحو التخلص من استثماراتها في مايقرب من 79 نشاطاً اقتصاديا في مختلف القطاعات، تتخارج منها خلال 3 سنوات، تتضمن ما يلي: التخارج من 5 أنشطة في قطاع الزراعة مثل: الحبوب عدا القمح، الاستزراع السمكي، الثروة الحيوانية، المحاصيل البستانية، وزراعة الغابات الشجرية، وقطاعات النقل النهري وإنشاء الموانئ الجافة والبرية عدا المتواجدة في

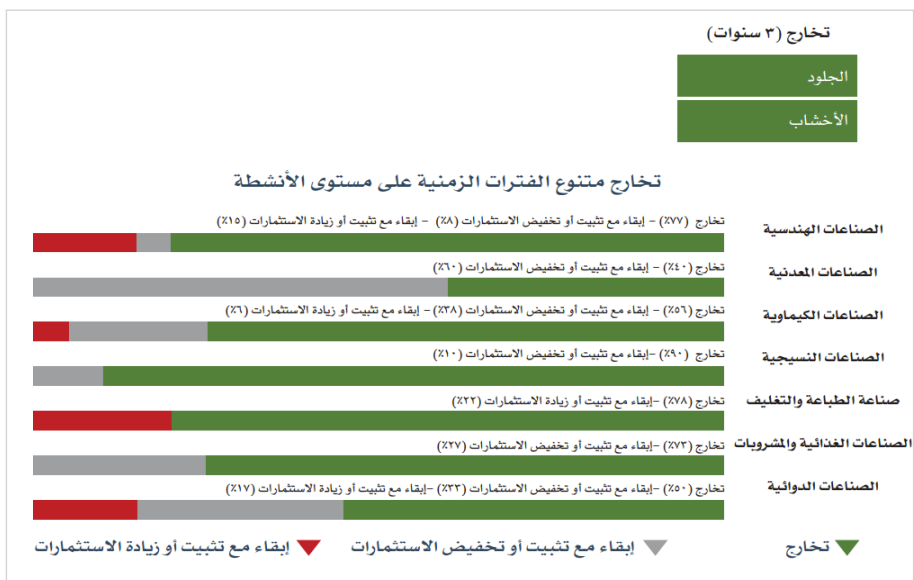
(٥) السابق ص ٧.

المناطق الحدودية والتي تتجه الدولة لزيادة استثماراتها بها، والتخارج من محطات إنتاج مياه الشرب من محطات تحلية المياه، ومن أنشطة البرمجيات، وأنشطة نشر وإنتاج برامج التلفزيون والإنتاج السينمائي، ومن تشييد البنايات- مع استمرار الدولة فى الإسكان الاجتماعى تحت المتوسط- والهندسة المدنية، وأنشطة التشييد المتخصصة، فضلاً عن أنشطة تجارة التجزئة وخدمات الإقامة، وخدمات الغذاء التي تتخارج الدولة فيها من الإدارة فقط وليس الملكية. الشكل التالي يوضح ملامح تلك السياسة: (6)



(6) السابق ص 10. الشكل البياني وارد بوثيقة السياسة.

وفيما يتعلق بالصناعات التحويلية؛ تتجه الدولة للتخارج من أغلب القطاعات الصناعية، وهي الهندسية والغذائية، والجلود، والكيماويات والصناعات الدوائية، ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية، والطباعة والتغليف، والمعدنية، والنسيجية، والأخشاب والأثاث.



○ وكان أبرز الأنشطة التي تتخارج منها الدولة وفقاً للسياسة:

صناعات السيارات، معدات النقل، الأجهزة الكهربائية، الحاسبات والمنتجات الإلكترونية، الأجهزة الطبية، صناعات الورق، المنتجات الجلدية ودباغة الجلود، مستلزمات إنتاج الملابس الجاهزة، المفروشات والصياغة والتجهيز والألياف الصناعية، صناعات الزجاج، الأسمدة، الكاوتش والمنظفات الصناعية والمطهرات المسابك والمشغولات الذهبية، سلاسل الوجبات الجاهزة وصناعة ملح الطعام والثلج وصناعة الزيوت، صناعات العصائر والمشروبات ومنتجات الألبان، الخضر والفاكهة المجمدة والطازجة، قطاع المجازر.

المستوى الثاني:

قررت الدولة الإبقاء على استثماراتها في 45 نشاطاً، مع تثبيت أو الاتجاه لتخفيض الاستثمارات الحكومية وزيادة مساهمة القطاع الخاص، في عدد من الأنشطة في قطاع النقل، مثل تشغيل وصيانة الحاويات، وإدارة وتشغيل وصيانة مترو الأنفاق، وأنشطة التعليم قبل الابتدائي، ونشاط الألبان في قطاع الزراعة، وفي مجال المياه والصرف، قررت الدولة الاحتفاظ باستثماراتها في أنشطة شبكات تجميع مياه الصرف ومحطات الرفع، ومحطات معالجة مياه الصرف، وجمع ومعالجة وتدوير المخلفات والنفايات، والتعدين واستغلال المحاجر مثل تعدين الفحم، واستخراج البترول والغاز الطبيعي، وتعدين خامات ركازات الفلزات والمعادن، وأنشطة الخدمات المتصلة بالتعدين، وفي قطاع الكهرباء، مثل محطات توليد الكهرباء، وشبكات النقل والتوزيع، وإمدادات الغاز وتكييف الهواء، والأنشطة العقارية مثل الملكية العقارية، والأنشطة المساعدة للوساطة المالية، وفي قطاع الاتصالات تحتفظ الدولة بملكيتها في خدمات الإنترنت والهاتف المحمول، والخدمات البريدية.

المستوى الثالث:

يتضمن الإبقاء مع زيادة الاستثمارات الحكومية والسماح بمشاركة القطاع الخاص، شمل: إنشاء الأرصفة والبنية التحتية لكل من النقل البحري، السكك الحديدية، ومترو الأنفاق، وإدارة وتشغيل وصيانة السكك الحديدية، والنقل الجوي، وقطاع التعليم بدءاً من مرحلة التعليم الابتدائي حتى مرحلة التعليم الثانوي العام والصناعي والزراعي والتجاري، والقطاع الصحي، وأنشطة العمل الاجتماعي وتجارة الجملة مع الإبقاء على دور الهيئة العامة للسلع التموينية في تدبير السلع الاستراتيجية وتأمين المخزون في البلاد لما له من أهمية قصوى.

وسترفع الدولة استثماراتها في عدد من الأنشطة، مثل محطات إنتاج ورفع مياه الشرب من مصادر مياه سطحية، والأنشطة المتعلقة بقناة السويس والمنطقة الاقتصادية للقناة، والسفن العابرة للقناة، وعدد من الأنشطة في قطاع الوساطة والتأمين، مثل الوساطة المالية، والتأمين وتوفير الاعتمادات لمعاشات التقاعد، وفي مجال المعلومات والاتصالات، مثل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وأنشطة النشر، والبث الإذاعي والتلفزيوني، وأنشطة خدمات المعلومات.

○ آليات تنفيذ سياسة ملكية الدولة:

خلت الوثيقة من تعريف محدد لمصطلح «ملكية الدولة»، وآليات التخارج المقترحة، غير أنها تضمنت رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، وأهدافها الرامية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وحوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية، ورؤيتها لمستقبل صندوق مصر السيادي ودوره في تعزيز مشاركة القطاع الخاص، فضلا عن تصوراتها لملامح البيئة التشريعية المواتية للنشاط الاقتصادي، وتحقيق الحياد التنافسي، والمبادئ الحاكمة لتواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية وفقاً لمعايير المنظمات الدولية، - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- وكذا أطر تكوين شركات ما بين القطاعين العام والخاص في إطار برنامج زيادة كفاءة الأصول المملوكة للدولة.

○ دور الصندوق السيادي:

أفردت وثيقة سياسة ملكية الدولة الفصل الرابع لتحديد دور الصندوق السيادي في تنفيذ تلك السياسة، إلا أنها عجزت عن إيضاح طبيعة ذلك الدور، وجاء ذلك الفصل بمثابة دعاية تسويقية للصندوق السيادي، دون تحديد إطار عمل الصندوق أو المهام التنفيذية الموكلة إليه، وكأن ذلك الدور معلوم بالضرورة.

ونرى أن الصندوق السيادي سيكون بمثابة الحاوية التي تحتوي على كافة الأصول المملوكة للدولة والتي ستؤول إليه ملكية تلك الأصول، ليكون المؤسسة الوحيدة التي ينطوي تحتها أي شكل من أشكال الملكية العامة، وليكون بمثابة الجهاز الفني الاستثماري للحكومة المصرية، الأمر الذي يلقي ظلالة حول مصير وزارة الاستثمار في ظل تنامي دور الصندوق السيادي.

وتطرفت الوثيقة إلى آليات دعم القطاع الخاص من خلال تكوين شركات عمل ما بين القطاعين العام والخاص، في إطار برنامج زيادة كفاءة الأصول المملوكة للدولة، إذ تستهدف السياسة تكوين شركات في 18 قطاعا لتعزيز فرص استفادة مصر من التحول الرقمي، وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وهى الذكاء الاصطناعى وإنترنت الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد ومنظومة النقل الذكى والسيارات ذاتية القيادة والأمن الرقوى ومستقبل الأمن المائى والغذائى، ونظم الزراعة والرى الذكية، مستقبل الطاقة، وتعزيز قدرات تخزين وتصدير الطاقة، مؤسسات أكاديمية ومراكز تميز فى تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، وأمن الفضاء الإلكتروني للحوسبة السحابية وتقنيات الاتصالات للجيلين الخامس والسادس والخدمات اللوجستية، وسلاسل التوريد الذكية والتقنيات المالية الحديثة والبيانات الضخمة والطب الجينومى، وأنظمة الرعاية الصحية الذكية والهندسة الحيوية، وتكنولوجيا النانو والأنظمة والصناعات الدفاعية الذكية والمدن الذكية.

وبحسب الوثيقة فإن التقديرات الدولية، تشير إلى وجود فرص لزيادة مكاسب الاقتصاد المصرى حال تبنى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة تقدر بنحو 43 مليار دولار عام 2030، بما يوازي 7.7% من الناتج المحلى الإجمالى.

○ المرجعية الأدبية لسياسة ملكية الدولة:

أشارت الوثيقة، في الفصل الخامس، إلى مبادئ حوكمة الشركات المملوكة

للدولة والتي تسترشد فيها بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تمثل مرجعية دولية للحكومات فيما يتعلق بحوكمة أداء الشركات المملوكة لها وضمن عملها بطريقة فعالة وشفافة وقابلة للمساءلة، وجاءت أهم الأهداف في جعل الدولة مالكا محترفا، وأن تعمل الشركات المملوكة لها بدرجة كفاءة وشفافية ومساءلة مماثلة لشركات القطاع الخاص التي تتبع ممارسات الحوكمة الرشيدة، مع ضمان عدالة المنافسة مع شركات القطاع الخاص.

وتتطرق مجموعة المبادئ التوجيهية، تلك، إلى 7 جوانب:

- الأول: مبررات ملكية الدولة للأصول مثل زيادة القيمة لأقصى حد للمجتمع من خلال تخصيص الموارد بشكل فعال وخضوع سياسات الملكية لإجراءات المساءلة السياسية.

- الثاني: دور الدولة كمالك من توحيد الأشكال القانونية التي تعمل بموجبها الشركات، وضمن الاستقلال الذاتي في الإدارة.

- وثالثا: موقف الشركات المملوكة للدولة في السوق من خلال الفصل بين وظيفة الدولة كمالك ووظائفها الأخرى التي تؤثر على أوضاع السوق، وتمتع أصحاب المصلحة بمن فيهم الدائنون والمنافسون من المطالبة بحقوقهم من خلال الإجراءات القانونية والتحكيم، وعدم إعفاء الأنشطة المملوكة للدولة التي تمارس أنشطة اقتصادية من القوانين الضريبية واللوائح المتبعة، وتجنب الاستثناءات وخضوعها لاشتراطات الحصول على التمويل.

- وشمل البند الرابع: ضمان المعاملة المتكافئة للمساهمين والمستثمرين الآخرين حال كون الشركات المملوكة للدولة مدرجة في البورصة، أو تضم بين مالكيها مستثمرين غير حكوميين، ويتعين على الدولة والشركات أن تعترف بحقوق كافة المساهمين، وتضمن المعاملة المتكافئة لهم والمساواة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشركة.

- وأشار البند الخامس: إلى وجوب احترام حقوق أصحاب المصلحة التي ينص عليها القانون، والإفصاح عن الضوابط الداخلية والقواعد الأخلاقية لتجنب الاحتيال والفساد وعدم استخدام الشركات المملوكة للدولة كوسيلة لتمويل الأنشطة السياسية.

- ونص البند السادس: على المبادئ المتعلقة بالإفصاح والشفافية، حيث ينبغي للشركات المملوكة للدولة الالتزام بأعلى معايير الشفافية والخضوع لنفس معايير المحاسبة والإفصاح والمراجعة عالية الجودة التي تخضع لها الشركات المدرجة في البورصة، ومن بينها أن تخضع البيانات المالية السنوية للشركات لمراجعة خارجية مستقلة.

- وتضمن البند السابع: مسؤوليات مجلس الإدارة في أن يكون له كامل الصلاحيات والكفاءة اللازمة للقيام بمهام عمله، وأن تتحمل مجالس الإدارات المسؤولية النهائية عن نتائج أعمال الشركة.

○ الحياد التنافسي:

وتناول الفصل السادس من سياسة الملكية قضية الحياد التنافسي والبيئة التشريعية المواتية للنشاط الاقتصادي، والإجراءات المنظمة للأسواق والداعمة للمنافسة، وذلك من خلال إنفاذ القوانين الخاصة بالمنافسة والإفلاس، وإخضاع الأنشطة المتنافسة لنفس الإجراءات التنظيمية، وإنفاذ اللوائح بنفس القدر من الصرامة والشفافية دون النظر للملكية.

وأشار إلى العمل على رفع كفاءة الشركات المملوكة للدولة لكن دون تقديم أي مزايا قد تشوه أو تضر بالمنافسة، والمراجعة الدورية لحصص الحكومة في الشركات المملوكة للدولة وتقييم الأداء ما يضمن استمرار خطط الإصلاح.

○ تفعيل دور جهاز «حماية المنافسة» في الحد من تدخل الدولة في الأسواق:

وتناولت الوثيقة كذلك تعزيز دور جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في اتخاذ خطوات استباقية للحد من عوائق دخول الأسواق، وتقليل التدخل الحكومي غير الضروري في الأسواق، حيث لا يتمتع الجهاز في الوقت الحالي بصلاحيات إنفاذ قوانين المنافسة على الإجراءات المناهضة للمنافسة التي تصدر عن الدولة، كما لا يملك سلطة فرض عقوبات على تلك السلوكيات.

واستعرض الفصل الأخير من الوثيقة منظومة المتابعة وتقييم أثر سياسة ملكية الدولة للأصول، من خلال مؤشرات قياس الأثر التي يتم وضعها، مثل نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي والاستثمارات والتشغيل، ومؤشرات كفاءة وربحية الأصول المملوكة للدولة، ومقارنتها بمثيلاتها المحققة من قبل القطاع الخاص، لتوفير مقاربات موضوعية للحكم على مدى كفاءة سياسة ملكية الأصول المملوكة للدولة، سواء عبر الفترات الزمنية المختلفة، أو القطاعات الاقتصادية.

○ المشروعية الدستورية للوثيقة

المشروعية الدستورية للوثيقة هي بلا شك، محل شك كبير، سواء طبقا للمواد التي حددت علاقة الدولة بالملكية العامة، أو واقعيًا بتعمد الدولة الخلط بين الملكية العامة التي لا يجوز التصرف فيها بأي شكل من الأشكال (للملكية العامة حرمة، لا يجوز المساس بها، وحمايتها واجب وفقًا للقانون) « مادة 43 » وبين الملكية الخاصة التي يجوز التصرف فيها طبقًا للقانون المنظم لذلك..

يعطي الدستور للدولة حق استغلال الملكية العامة للقطاع الخاص بشروطين.

ان يكون منح الاستغلال بقانون، وألا تزيد المدة عن 30 عام « مادة 32 من الدستور » كما يقتصر منح حق استغلال المحاجر، والمناجم الصغيرة، والملاحات أو التزام المرافق العامة على 15 عام فقط. أما أملاك الدولة الخاصة فيخضع التصرف فيها للقانون المنظم لذلك.

لكن الدولة ذاتها تخلط بين نوعي الملكية، وحدث ذلك أكثر من مرة، أهمها تخصيص مساحة واسعة لشركة العاصمة الإدارية الجديدة،

صدر قرار جمهوري 311 لسنة 2022 بإزالة صفة النفع العام عن بعض الملكيات، وتحويلها لملكية خاصة لوزارة المالية، مما يتيح التصرف فيها بالبيع، وشمل القرار عدد من العقارات الحكومية التي تم أخلائها مؤخرًا.

بالإضافة لذلك، ترتبط الوثيقة من حيث الاهداف بالصندوق السيادي المصري، وهو الصندوق المسؤول عن إدارة املاك الدولة، حيث تم تعديل مفهوم الملكية بقرار مجلس الوزراء 555 لسنة 2019. حيث تم توسيع مفهوم ملكية الدولة ليشمل (الأوراق والأدوات المالية والأصول والممتلكات الثابتة والمنقولة المملوكة للصندوق، أو التي يُعهد إليه بإدارتها وفقاً لأحكام قانون الصندوق) وطبقاً لقانون إنشاء الصندوق فإنه يتبع رئيس الجمهورية، ولا يخضع للجهات الرقابية

○ ملاحظات على وثيقة سياسة ملكية الدولة:

إن محاولة صياغة سياسة لملكية الدولة تحدد بوضوح الشواغل ذات الصلة بالملكية العامة بهدف الحفاظ عليها، وتعظيمها، هي بلا شك خطوة إيجابية على طريق طويلة لإدارة الممتلكات العامة بما يعود بالنفع على عموم المواطنين الذين يمتلكون تلك الموجودات، وكذلك الحال بالنسبة لصندوق سيادي يمثل حاوية تتضمن كافة ملكيات الدولة تحت إدارة واحدة. أما أن يكون الهدف النهائي من ذلك هو تسهيل نقل تلك الملكية إلى القطاع الخاص، وحرمان

الأجيال الحالية والقادمة من عوائدها، فهو محل خلاف كبير.

ومن ناحية أخرى، كان يمكن لمثل تلك السياسة أن تتمتع بدعم شعبي واجتماعي قوي إذا ما كانت نابعة من إرادة وطنية خالصة، مهمومة بالتراجع الحاد على كافة مستويات الانتاج والتشغيل، إلا أن توقيت الإعلان عن الوثيقة صبيحة توقيع اتفاقية القرض مع صندوق النقد الدولي، يؤكد أنها موجهة بالأساس للشركاء الدوليين لطمأنة وكلائهم المحليين.

لقد كان واضحاً أن الوثيقة موجهة بشكل واضح للمؤسسات الدولية أكثر من كونها وثيقة محلية، خاصة في ظل الانتقادات الموجهة للحكومة من البنك الدولي لسيطرة الدولة على الاقتصاد وصعوبة منافسة القطاع الخاص لها، وعدم تمكين القطاع الخاص من المشاركة في منافسة حرة بكل قطاعات الاقتصاد.

تمثل وثيقة سياسة ملكية الدولة إعلاناً صريحاً من قبل الحكومة عن فشلها في إدارة الملف الاقتصادي خلال المرحلة الماضية، واستغاثة للمؤسسات الدولية، ومؤسسات القطاع الخاص بضرورة قيادة المرحلة القادمة ورسم معالمها.

إن وثيقة سياسة ملكية الدولة - في الواقع - ما هي إلا برنامجاً جديداً من برامج الخصخصة تحاول من خلاله الحكومة إعطاء قبلة الحياة للبرنامج المتوقف منذ 2010.

إن هروب الأموال المستثمرة في السندات الحكومية، والتي صرح وزير المالية أنها تبلغ (22 مليار دولار)، وتواكب ذلك مع الحرب الروسية على أوكرانيا، وانهيار قيمة الجنية أمام الدولار، دفع الحكومة إلى العمل على تسريع برنامج الخصخصة، وبيع أكبر قدر من الأصول المالية بالنقد بالدولار، لتنفيذ التزاماتها تجاه الدائنين، وتقليل عجز الموازنة. وما يؤكد ذلك. أن تلك

الفترة القصيرة شهدت عمليات بيع حصص ضخمة لمشروعات ذات ربحية عالية مثل بيع حصص شركتي أبوقير للاسمدة، وشركة موباكو للاسمدة، دون أن تعلن الدولة معايير تقييم الحصص المباعة، خصوصا أن ارباح الشركتين يمكن أن تفوق تلك المبالغ في سنوات قليلة، فقد تم بيع 25 % من أسهم شركة موباكو بقيمة 7.1 مليار جنيه للصندوق السيادي السعودي، في حين أن الشركة حققت ارباح في النصف الاول من العام 3.7 مليار جنيه.

كما اشترى نفس الصندوق 20% من شركة أبوقير للاسمدة مقابل 7.2 مليار جنيه، في حين ان الشركة حققت ارباح عن العام المالي 2021 / 2022 بلغت 9 مليار جنيه، ما يؤكد أن الحكومة أستهدفت بالاساس الحصول على تدفقات دولارية.

سياسة ملكية الدولة

استراتيجية القفز في الفراغ

تصميم وتنفيذ
LAYERS
www.ulayers.com

Visit Our Website



www.bahroegy.org

